

وهو قول أبي حنيفة ربح وقال بعضنا من الذين يرون برعنا منهم يجوز لمن صلى ركعتين  
سنة صلوة النبي ثم تبين أي ظهر أن كان أي الشان قد طلع الفجر قالوا  
وهو الركن الثاني من ركعتي نوب ذلك الذي صلوا عنه سنة الفجر وهو قولها أي  
قول أبي يوسف ومحمد بن إبراهيم الظاهرية عن ائمتنا عليهم السلام والركعتين  
عن أبي حنيفة ربح شاذة غير ظاهرة وان شكك بعد ما صلى الركعتين ببيت  
صلوة الليل في طلوع الفجر لا يوجب ما صلوا عنه سنة الفجر بالاتفاق لان  
الركعتين لا يستغنى بالشك وان نوى التراويح صلوة مطلقة فحسب أي من  
غير ان يعين صفة من الصفات المذكورة قالوا أي بعض المشايخ الأصح  
ان لا يجوز وهو اختيار قاضي ابن خلف ما اختاره صاحب الهداية وقد تقدم  
في بحث التنية ووقته أي وقت التراويح ذكره باعتبار الغسل أو الغسل المكون  
بعد العشاء لا يجوز قبلها سواء كانت بعد الوتر أو قبله وهو المختار لانها نافذة  
شرعت بعد العشاء فكانت تبعاً لها كتبتا وقيل وتنبأ الليل كله ولو قيل  
العشاء وقيل ما بين العشاء والوتر فلا يجوز بعد الوتر والصحيح ما تقدم ويتبين  
تحديد ان الوصل العشاء باعام وصل التراويح باعام آخر ثم علم ان الاعام  
الاول كان قد صلى العشاء على غير وقتها او عدلها بها بوجوه من الوجوه  
يعيد العشاء والتراويح تبعاً لها كما يعيد سببها ولا يلزم إعادة الوتر في  
في مثل هذه الصورة عند أبي حنيفة ربح ان كان صلوا مع التراويح لعدم  
تبعيته للعشاء عندنا وانما يلزم تقديم العشاء للتتيب وعندها يلزم اعادة  
ايضا لان تبع لها عندنا ويتبين عملها بل يكون بعد الوتر ام لا ان كان قاتنة  
مع الاعام ثم رويته او ترويتها ان واكثر من نصفها قبل الوتر او يوتر ثم  
يقضيها وذكر في الاخرة قال اختلفت مشايخنا في ما قال بعضهم يجوز  
مع الاعام ثم يقضيها فافان من التراويح وقال بعضهم يصلي التراويح المبركة  
ثم يوتر ولا شك ان تأخير الوتر اولى وكذلك الافراد به واما الاستراحة

واما الاستراحة في ان التراويح تجلس بين كل ركعتين مقدار ترويحة أي  
بعد كل اربع ركعات قدر اربع ركعات وكذا بين الاخرة والوتر والراد  
الانتظار وهو تخير في ان شاء جلس ساكن وان شاء هلك او سجع او قراءه او  
او صلى نافذة منفردة وهذا الانتظار مستحب لعادة اهل الحرمين فان عادة  
اهل مكة ان يطلون فوا بعد كل اربع ركعات ويصلوا ركعتي الطلوع وعادة اهل  
المدينة ان يصلوا اربع ركعات وان استراح على خمس تسليمات حتى  
قال بعضهم لا بأس به أي لا يكره وقال اكثر المشايخ لا يستحب ذلك أي يكره  
لغيرها لان ادخال فليس عبادة في العبادة مكروه ومن المكروه ما يفعل بعض  
الرجال من صلوة ركعتين منفردا بعد كل ركعتين لانها بدعة مع مخالفة العادة  
والصفت والافضل للمعام تعديل التراويح أي تقديرها في الركعتين على  
سبيل المساواة والعدل لئلا يكون احدهما اطول من الاخرى ولو لم يتصل  
لا بأس به وانما كان الافضل كون التعديل بين التسليمات لئلا يتصل قلبه  
بالتفكير في ذلك وهو في الصلوة وان صلى قاعدا بعد ركعتين من غير ركعة ولو  
كان الاعام قاعدا بعد ركعتين من غير ركعة ولا يستحب ان  
صلى التراويح كلها بتسليم واحدة وقد علم على اهل كل ركعتين قدر التسليم  
جاء ذلك عن التراويح وهو الصحيح من مذهب أبي حنيفة ربح وعند البعض يجوز  
الكل عن تسليم واحدة وفي ظاهر الرواية يجوز عن اربع تسليمات وقول الص  
ولا يكره لانه امكن مخالفة ما ذكره في الخلاصة ونحوها انه يكره والكل لا يكره  
بغير المشقة كما يمكن فيها اثنان سنة ولو لم يقعد على اهل كل ركعتين قدر التسليم  
لم يجز الا عن تسليم واحدة عندنا في حنيفة وابي يوسف ربح واما عند محمد ربح  
فلا يجوز عن تسليمات ايضا بل يفسد اذا شكوا أي الاعام والقوم في اهم  
هل صلوا بسبع تسليمات ثمان عشرة ركعة او عشر تسليمات ثمانية  
هذا الشك اختلف بين المشايخ قال بعضهم يصلون بتسليمات اخرى جماعة